

"باسيا" تستضيف الباحثة جولي تروتير للحديث عن كتابها "ابحاثها بعنوان : إدارة المياه الفلسطينية سياسات وصعوبات"



متر مكعب سنوياً، وهذا التخصيص يتيح للمستوطنين تطوير الزراعة بصورة مكثفة، على مدار فصول السنة، واللهمصة معظم منتوجاتها للتصدير. ولفتت الى ان كمية المياه الخامسة للمستوطنات تساوي من حيث الحجم حوالي ثلث كمية المياه المتوفرة لحوالي ٢,٥ مليون فلسطيني من سكان الضفة الغربية.

وذكرت ان سيطرة اسرائيل على معظم اراضي النقطة يحول دون التوزيع المتساوي للموارد المياه بين البلدات الفلسطينية المختلفة أو نقل المياه إلى بلدات فلسطينية خارج النقطة، وفي التجمعات البدوية في النقطة تصل معدلات استهلاك المياه إلى مستوى الأدنى الذي حدده الأمم المتحدة بالنسبة للمناطق النكوية.

وفي ختام اللقاء دار نقاش وطرح العديد من الأسئلة ، علما ان باسيا أصدرت نشرة خاصة بالمياه تم توزيعها خلال اللقاء مع نسخ من كتاب الباحثة جولي تروتير.

وبعد نقل المسئولية عن للقدرات الثانية الفلسطينية إلى السلطة الفلسطينية، ما زال إسرائيل التي تسquer على حوالي ١٪ من مناطق الضفة تصعب على السلطة تنفيذ خطط تطوير البنية التحتية الخاصة بالمياه، كما تؤدي شبكات المياه القديمة إلى فقدان حوالي ثلث كمية المياه التي يتم تزويدها بواسطة الشبكات، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف قائد المياه في شبكات المياه الإسرائيلية. كما ان غياب العناية بالمنظمة بغالية مجريي الفلسطينيين في الضفة الغربية يمنع معالجة هذه المياه وإعادة استعمالها لأغراض الري الزراعي. وأوضحت ان معظم عمليات التنقيب عن المياه في مناطق الضفة الغربية، ٢٨ من بين ٤٤، تتم في غور الأردن. وتستخرج إسرائيل من عمليات التنقيب المذكورة حوالي ٣٢ مليون متر مكعب سنوياً، معظمها مخصص لاستعمال من قبل المستوطنات. وتصل مخصصات المياه الصالحة ٩,٤٪ مستوى في النقطة الناجمة من عمليات التنقيب عن المياه، من نهر الأردن، ل المياه العادمة، ومن مجتمعات المياه الاصطناعية إلى حوالي ٤٥ مليون

المخليل. وفي الأغوار هدمت مرتين أبواباً معدّاً لتوسيع المياه إلى ثلاثة تجمعات يسكنها رعاة أغنام ومزارعون شمال منطقة الأغوار. وفي ٢٠١٧ هدمت السلطات مجدداً مقطعاً من أنبوب مياه، بعد أن كان السكان قد وصلوه ثانية.

وتتجاهل إسرائيل أزمة المياه الحادة التي يعانيها السكان الفلسطينيون، علماً أنها تسيد من احتلال الضفة على معظم مصادر المياه. وهي تطور مشاريع من شأنها تخفيف معاناة الفلسطينيين فقط إذا كانت هذه المشاريع تشهد في تحسين البنية التحتية في المستوطنات. في المقابل تدق إسرائيل أربعة بنيات تحتية للمياه يقيمها الفلسطينيون في منطقة ٣ وتنفرض عليهم واقعاً لا يطاق، بهدف دفعهم إلى الرحيل عن المنطقة.

وقالت الباحثة تروتير: " كلما زاد استهلاك المياه ، زادت للمياه العادمة ، وتتبع ضائقة المياه في الضفة الغربية من إهمال تطوير البنية التحتية للمياه ومعالجة المجرى في الضفة على مدار سنوات الاحتلال الإسرائيلي. اليوم أيضاً،

القدس من محمد أبو خضرير - إدارة المياه الفلسطينية سياسات وصعوبات" كانت محور اللقاء الذي عقد أمس الأول بدعوة من الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية / باسيا مع الباحثة جولي تروتير، مدير الأبحاث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS) فرنسا، بحضور حشد من الاهتمام بقضية المياه في فلسطين . وقدم رئيس باسيا الدكتور مهدي عبد الهادي الباحثة للحضور ، وطرح مجموعة من الأسئلة التي اثارت اللقاء والأسئلة من بينها تأثير دراسة مشروع إدارة المياه الفلسطينية في الضفة الغربية منذ عام ١٩٩٤ ، والذي ينفذه المركز الوطني للبحوث العلمية ، وسياسات تنمية المياه والتعرف على الجهات الفاعلة والبقاء الضوء على العواقب الناجمة عن الدفع عن "الاستخدام الكفؤ للمياه" من أجل المجتمع الفلسطيني والبيئة.

وأشارت الباحثة الى ان شركة "ميكروت" الإسرائيلية تحول المياه للبلديات ، والتي تقوم بدورها بتحوتها للمواطنين الفلسطينيين وقالت إن السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه في النقطة أدت إلى جفاف جزء من الآبار الفلسطينية وتقليص كميات المياه التي يمكن استخراجها من آبار أخرى وبنهاية في النقطة وأضافت انه بسبب نقص المياه يضطر الفلسطينيون إلى ترك الأراضي الزراعية التي كانوا يزرعونها في المافي والانتقال إلى زراعة ذات أرباح أقل. ان نسبة استغلال الأراضي الزراعية في منطقة أريحا أقل مقارنة مع باقي المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية ٤,٧٪ مقابل ٤,٥٪ بالعدل.

ويذكر انه خلال شهر كانون الثاني وشباط ٢٠١٧ هدمت السلطات الإسرائيلية مرافق المياه في منطقتي في الضفة الغربية: في جنوب الضفة هدمت سبع آبار المياه استخدمها مزارعون ومربي أغنام من منطقة مجاورة لتقوع في محافظة بيت لحم، وبئراً أخرى في تجمع خشم الدرج - خشم الكرم، جنوب جبل